المعالجة الإسلامية لمشكلات الإنسان

مشكلة الفساد الإداري

السيد صدر الدين القبانجي

مشكلة الفساد الإداري من المشكلات العالمية. وفي العراق ارتفع مؤشر الفساد الإداري إلى أعلى مستوياته وبعض التقارير تشير إلى أن النجف بلغت أعلى مرتبة في الفساد الإداري، وهي مشكلة تأتي بعد مشكلة الإرهاب. وسبب الفساد الإداري هو طلب الراحة والحرام، فالمسؤول يرتشي في الدائرة أو في الوزارة لهذين السببين، والإسلام يعتقد أنه لابد من الجمع بين نظامين لحل مشكلة الفساد الإداري: نظام الثواب والعقاب الدنيوي ونظام الثواب والعقاب الأخروي، ونشير إلى ذلك على سبيل الإيجاز. ففي النظام الأول هناك قوانين إسلامية صارمة لحفظ حقوق الناس،وعدم التلاعب بها من قبل المسؤولين وكمثال على ذلك نذكر قصة سليمان النبي (ع) مع الهدهد باعتبار حكومة سليمان نموذجاً للحكومة الإسلامية فقد أشير إلى ذلك بقوله (وتفقد الطير فقال ما لي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين) فالنبي سليمان عليه السلام يكشف في هذا القول عن قوانين إدارية صارمة مع المسؤولين في دولته حتى مع الهدهد الذي بعث إلى عمل لكنه تأخر عن سليمان، كما تذكر الروايات إلى المغرب لا أكثر فهدد بالذبح أو تقديم الحجة والدليل على تأخره وهو نموذج للحساب الإداري الشديد في الإسلام. أما في النظام الثاني وهو نظام الثواب والعقاب الاخروي فهو مهم جداً وتفتقده النظم غير الإسلامية، نظام يخاطب جميع المسؤولين في كل مواقع عملهم حتى الرعية ويقول لهم إنكم بعين الله تعالى (ألم يعلم بأن الله يرى) فأينما كنتم فأنتم تحت النظر الإلهي وهي نقلة مهمة جداً للإنسان، ففي الروايات الشريفة (درهم من حرام رهن على خراب البيت) ورواية أخرى تقول (دخل رجل الجنة بغصن من شوك كان في طريق المسلمين فأماطه عنهم) وكمثال على ذلك عامل البلدية المخلص في عمله فإنه حتى لو لم يراقبه مسؤول العمل فإنه يعمل وهو بعين الله وتحت رقابته، وفي رواية ثانية تقول (الخلق عيال الله وأقربكم إلى الله أحسنكم لعياله) فأقرب الناس إلى الله هو من يقدم خدمة لهؤلاء العباد، وفي آية تشير إلى ذلك (ويل للمطففين..) يعني أن المطفف عندما يبيع و لا يستوفي في الميزان، يأخذ الكثير ويعطي القليل وهذه ليست في الموازين والمكاييل فقط بل تنطبق على كل من يتعامل مع الناس ولا يعطيهم حقهم. فلو لم تكن هناك رقابة وحساب في الدنيا لن يفكر الإنسان في عذاب الآخرة وشدة الحساب يوم القيامة.

مؤسسات الفكر والرأي والسياسة الخارجية لأمريكا

(٤-١)

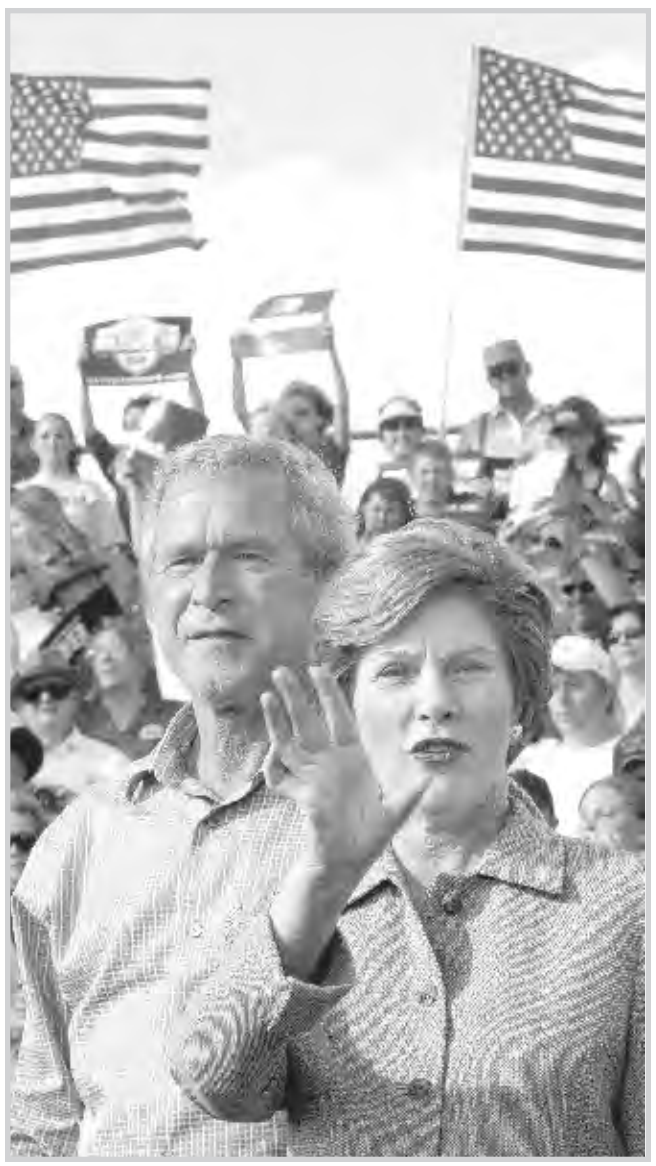

أولا/ نظرة تاريخية

يقول دونالد آبلسون، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويست أونتاريو ومؤلف كتابين عن مؤسسات الفكر والرأي، إنه في حين أصبحت مؤسسات الفكر والرأي، في السنوات الماضية "ظاهرة عالمية"، فإن المؤسسات الأميركية تتميز عن نظيراتها في البلدان الأخرى بقدرتها على "المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع السياسة" و"في استعداد صانعي السياسة إلى العودة إليها للمشورة السياسية".

عندما بدأت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ تتوضح، تدافع المديرون التنفيذيون والصحفيون في شبكات التلفزة في الولايات المتحدة لإيجاد خبراء في السياسة يمكنهم الجواب على سؤالين حرجين: لماذا هوجم اثنان من أكبر رموز القوة الاقتصادية والعسكرية الأميركية، هما مركز التجارة العالمي والبنتاغون؟ ومن هو المسؤول الأول عن تدبير وتنسيق هذه الأعمال الشنيعة؟

ومن أجل تزويد ملايين المشاهدين بالأجوبة عن هذه الأسئلة وغيرها، سارع الصحفيون إلى التفتيش في فهارس عناوينهم لإيجاد خبراء السياسة في العشرات من مؤسسات الفكر والرأي الأميركية. وسرعان ما أعطى تفتيشهم المحموم هذا نتيجة. والحقيقة أن خبراء السياسة في بعض مؤسسات الفكر والرأي الأميركية الرئيسة المعنيّة بالسياسة الخارجية كانوا قد بدأوا في الظهور على شاشات شبكات التلفزة الكبرى لإبداء آرائهم، حتى قبل بدء استيعاب الناس للصدمة الأولية لأخبار الحدث. وقد استمر تزايد ظهور الباحثين من مؤسسات الفكر والرأي في وسائل الإعلام خلال الأسابيع والأشهر التالية.

ولم يتفاجأ الباحثون باستعداد مؤسسات الفكر والرأي للمشاركة بالطفرة الإعلامية المحيطة بأحداث الحادي عشر من أيلول، إذ كانوا قد شهدوا المشاركة النشطة والمتزايدة لهذه المؤسسات في عملية صنع السياسة. فما دامت مؤسسات الفكر والرأي تقوم بأعمال التطوير وإعادة التغليف والتسويق لأفكار صانعي القرار وللجمهور، لم يكن بإمكانها تفويت فرصة التعليق على أحد أكثر الأحداث مأساوية في تاريخ الولايات المتحدة المعاصر. غير أن التمكن من الوصول إلى وسائل الإعلام ما هو إلا واحدة من الستراتيجيات العديدة التي تعتمدها مؤسسات الفكر والرأي لصياغة الرأي العام والسياسة العامة.

وليس القصد من هذه الدراسة وصف نشاطات مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة، أو تخمين مستوى النفوذ الذي قد تملكه أو لا تملكه هذه المؤسسات. بدلاً من ذلك، سوف نستكشف بإيجاز تطوير وانتشار مؤسسات الفكر الأميركية، ونسلّط الضوء على الستراتيجيات المختلفة التي تعتمدها، للإسهام في صنع القرار في ما يتعلق بالسياسة الخارجية.

ونتيجة لذلك، سيتضح لماذا أصبحت مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة جزءاً متمماً للمشهد السياسي في البلاد، ولماذا يعود صانعو السياسة في الكونغرس، وفي الفرع التنفيذي للحكومة، كما في البيروقراطية الفيدرالية الأوسع، في كثير من الأحيان، إلى هذه المؤسسات لإسداء المشورة حول السياسة؟.

لمحة تاريخية موجزة عن مؤسسات الفكر والرأي الأميركية

الباحثون الذين درسوا نمو وتطور مؤسسات الفكر والرأي الأميركية متفقون بوجه عام على أن الطبيعة اللامركزية جداً للنظام السياسي الأميركي، فضلا عن غياب الانضباط الحزبي الصارم، والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية، قد أسهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الفكر والرأي خلال ربع القرن الماضي. لكنهم على ما يبدو غير متفقين، مع الأسف، حول تاريخ إنشاء أول مؤسسة فكر ورأي في الولايات المتحدة، أو حول ما كون في الواقع مؤسسة كهذه. نتيجة لذلك، وبدلاً من محاولة التعريف المحدد لمؤسسات الفكر والرأي، وهي مهمة صعبة ومُحبِطة لشدة تنوع مجتمع هذه المؤسسات، اكتفى الباحثون بتحديد الموجات أو الفترات الرئيسة لنموها. غير أننا سنتناول، هنا، مؤسسات الفكر والرأي التي لا تبغي الربح، وغير الحزبية (وهذا لا يعني أنها غير ذات صبغة أيديولوجية)، والمتوجهة نحو الأبحاث، والتي تتضمن أهدافها الرئيسة التأثير في الرأي العام والسياسة العامة. وثمة حاجة إلى بعض الملاحظات، أولا، مع العلم أن عبارة "مؤسسة فكر ورأي" قد استخدمت أول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى غرفة أو بيئة آمنة، يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الاستراتيجية، إلاّ أن هذا الاستخدام الضيق لتلك العبارة قد اتسع منذ ذلك الحين ليصف قرابة ٢,٠٠٠ منظمة مقرها الولايات المتحدة، وتعمل في ميدان التحليلات السياسية، ونحو ٢,٥٠٠ مؤسسة أخرى مشابهة عبر العالم. إن عبارة مؤسسة الفكر والرأي قد تورد إلى الأذهان صورة منظمة مثل "راند"، وهي إحدى أكبر مؤسسات الأبحاث الأميركية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية، والتي تضم أكثر من ١,٠٠٠ موظف، وتزيد ميزانيتها السنوية على ١٠٠ مليون دولار. أو قد تستعمل هذه العبارة أيضاً لوصف ورشة عمل حول السياسة أكثر تواضعاً، مثل "مؤسسة الدراسات السياسية" في واشنطن، وهي منظمة يقل عدد العاملين فيها عن أربعة وعشرين شخصاً، وتتراوح ميزانيتها بين مليون ومليوني دولار أميركي.ومن المهم أن نتذكر، عندما ندون تاريخ مؤسسات الفكر والرأي الأميركية، وعلى الأخص تلك المعنية بدراسة السياسة الخارجية، التنوع الهائل للمجتمع الذي يضم هذه المؤسسات. ومن الضروري أيضاً أن ندرك أنه، في حين نجد لدى مؤسسات الفكر والرأي رغبة مشتركة في صياغة الرأي العام والتأثير في تفضيلات وخيارات صانعي القرار، فإن كيفية سعيها إلى ممارسة تأثيرها في السياسة تتوقف على رسالتها، ومواردها، وأولوياتها.

الجيل الأول: مؤسسات الفكر والرأي كمؤسسات أبحاث حول السياسة

بدأت الموجة الرئيسة الأولى لمؤسسات الفكر والرأي المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة بالظهور في بداية القرن الماضي، وإلى حد كبير، نتيجة لرغبة كبار المحسنين والمثقفين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثون والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها. وبدأت ثلاث مؤسسات بنوع خاص، بإثبات وجودها خلال العقود الأولى من القرن العشرين، هي مؤسسة "كارنيغي الخيرية للسلام العالمي" (١٩١٠) التي أنشأها قطب صناعة الفولاذ كارنيغي في مدينة بيتسبيرغ، ومؤسسة "هوفر" حول الحرب والثورة، والسلام (١٩١٩) التي أنشأها الرئيس الراحل هربرت هوفر، و"مجلس العلاقات الخارجية" (١٩٢١)، وهو مؤسسة تطورت من نادي عشاء شهري لتصبح إحدى أكثر مؤسسات السياسة الخارجية التي تحظى بالاحترام في العالم. وبدأت، في ما بعد، مؤسستا فكر ورأي أخريان هما "معهد الأبحاث الحكومية" (١٩١٦) الذي اندمج لاحقاً مع مؤسستين آخرين لإنشاء "مؤسسة بروكنغز" (١٩٢٧)، وهذه الأخيرة تعتبر أيقونة في واشنطن، وثم "معهد أميركان إنتبرايز لأبحاث السياسة العامة" (١٩٤٣)، وهو مؤسسة فكر ورأي محافظة تحظى باحترام كبير، ركزت بمرور الزمن اهتماماً كبيراً على تشكيلة واسعة من القضايا الخارجية.

مؤسسات الفكر والرأي هذه وغيرها التي أنشئت خلال العقود الأولى من القرن العشرين، كانت ملتزمة تطبيق خبراتها العلمية على حشد من القضايا السياسية. وكما يقول كنت ويفر، الباحث في مؤسسة بروكنغز، فإن هذه المؤسسات من نحو مؤسسة كارنيغي الخيرية وبروكنغز، تعمل "كما لو كانت جامعات بلا طلاب"، وتعطي أعلى الأولوية لإنتاج أبحاث أكاديمية من نوعية عالية. فهي تصدر الكتب والمجلات والمواد الأخرى التي تستهدف أنواعاً مختلفة من القراء. وعلى الرغم من أن الباحثين في هذه المؤسسات قد قدموا، في بداية عهدها، وفي بعض الأحيان، المشورة لصانعي السياسة. غير أن الهدف الأول لم يكن التأثير المباشر في القرارات السياسية، بل مساعدة وإعلام صانعي السياسة والجمهور بخصوص العواقب المحتملة لإتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية. لقد نشأت جزئياً رغبة مؤسسات الفكر والرأي المتوجهة نحو الأبحاث السياسية في البقاء بعيداً عن العملية السياسية من التزامها الاحتفاظ باستقلاليتها الفكرية والمؤسساتية، وهو أمر كان العديد من المؤسسات المعاصرة على استعداد للتضحية به.

الجيل الثاني: ظهور المتعاقدين مع الحكومة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحاجة إلى النصائح المستقلة حول السياسة الخارجية أكثر إلحاحاً بالنسبة لصانعي السياسة الأميركية. وأصبح صانعو السياسة في واشنطن، الذين واجهتهم مسؤوليات متزايدة بسبب تحوّل البلاد إلى دولة عظمى مسيطرة في عالم ثنائي القطب بحاجة إلى الآراء المتبصرة والخبرات التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي، والتي قد تساعد في تطوير سياسة أمن قومي متماسكة ومتناسقة وسليمة. وبحلول عام ١٩٤٨، وجد صانعو السياسة من يلجأون إليه.

في أيار ١٩٤٨ تأسست مؤسسة "راند كوربوريشن" لتعزيز وحماية مصالح الولايات المتحدة الأمنية خلال العصر الذري. فإلى جانب سدّ الفراغ لدى مجتمع الأبحاث المختص بالسياسة الخارجية، جاءت مؤسسة "راند" بمجموعة جديدة من مؤسسات الفكر والرأي، تلك المتعاقدة مع الحكومة، وهي مؤسسات للأبحاث السياسية الممولة على نطاق واسع من قبل الدوائر والوكالات الحكومية، والتي استهدفت أبحاثها معالجة مشاغل معينة لصانعي السياسة. وقد أثرت مؤسسة "راند"، في السنوات التي تلت، في إنشاء العديد من المؤسسات المتعاقدة مع الحكومة، ومن بينها "معهد هدسون" (١٩٦١) و"معهد أيربان" (١٩٦٨).

الجيل الثالث: نشوء مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة

لم تبرز أي من مؤسسات الفكر والرأي في وسائل الإعلام خلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر مما برزت فيها المؤسسات المسماة مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة. إن اعتماد هذه المؤسسات لأسلوب الجمع بين الأبحاث السياسية وتقنيات التسويق الجريئة، وهي وظيفة يشاركها فيها العديد من مجموعات المصالح، غيّرت بشكل أساسي طبيعة ودور مجتمع مؤسسات الفكر والرأي عامةً. وخلافاً لمؤسسات الفكر التي قامت في الجزء الأول من القرن العشرين، التي كانت تمانع الانخراط في المناقشات السياسية، فقد رحبت مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة، من ضمنها "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" (١٩٦٢)، و"مؤسسة هيريتيج" (١٩٧٣) و"معهد كاتو" (١٩٧٧) بالفرص السانحة للتأثير في اتجاهات السياسة الخارجية ومضمونها. ومع ازدياد قدرات قطاع مؤسسات الفكر والرأي الأميركية على المنافسة، توصلت معظم مؤسسات الفكر والرأي إلى إدراك أهمية جذب انتباه عامة الناس وأذهان صانعي السياسة.

الجيل الرابع: مؤسسات الفكر والرأي الميراثية

أحدث نوع من مؤسسات الفكر والرأي الذي ظهر لدى مجتمع صنع السياسة الخارجية هو ما يشير إليه البعض بعبارة "المؤسسات الميراثية"، ومنها "مركز كارتر" في مدينة أطلنطا، و"مركز نيكسون للسلام والحرية" في واشنطن العاصمة. وهذه المراكز هي مؤسسات فكر ورأي أنشأها رؤساء سابقون ينوون ترك أثر دائم لهم في السياسة الخارجية والداخلية. وتنتج هذه المؤسسات تشكيلة واسعة من المطبوعات، وتنظم الحلقات الدراسية، وورش العمل، وتجري الأبحاث في عدد من الميادين السياسية.

ممارسة التأثير في السياسات: استراتيجيات مؤسسات الفكر والرأي الأميركية

تعمل مؤسسات الفكر والرأي في حقل تطوير وترويج الأفكار، وتُخصص، على غرار شركات القطاع الخاص، موارد مهمة جداً لتسويق منتجاتها. لكنها، خلافاً للشركات، لا تقيس مدى نجاحها على أساس هامش الربح (فهي في نهاية المطاف مسجلة كمنظمات مستقلة لا تبغي الربح)، بل على أساس درجة التأثير في صياغة الرأي العام والسياسة. وبهذا المعنى باتت مؤسسات الفكر والرأي تشبه مجموعات المصالح أو مجموعات الضغط التي تتنافس مع المنظمات غير الحكومية على السلطة السياسية والاعتبار. وعلى الرغم من الفوارق الظاهرة بين مؤسسات الفكر والرأي ومجموعات المصالح، فإن المزايا التي تميز الاثنتين قد أصبحت، مع الزمن، أقل تحديداً أكثر فأكثر.

وتتباين مؤسسات الفكر والرأي بدرجة كبيرة من حيث الحجم، وعدد العاملين فيها، ومواردها المؤسساتية، لكنها تعتمد جميعها، إلى حد ما، على القنوات العامة والخاصة لممارسة النفوذ السياسي. فمن أصل ٢,٠٠٠ مؤسسة في الولايات المتحدة، يعتبر ما يقارب ٢٥ بالمئة منها مؤسسات مستقلة أو قائمة بذاتها. أما الأكثرية الواسعة منها فمرتبطة بدوائر الجامعات.

وتعتمد مؤسسات الفكر والرأي، بصفتها العلنية، على جملة من الستراتيجيات لإيصال وجهات نظرها إلى صانعي السياسة وعامة الناس. وقد تشمل هذه الستراتيجيات عقد مؤتمرات عامة وحلقات دراسية لمناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية، وتشجيع الباحثين المقيمين لديها على إلقاء محاضرات في الجامعات، وأندية الروتاري... الخ، والإدلاء بشهادات أمام اللجان التشريعية في الكونغرس، وتعزيز الظهور في المطبوعات ووسائل الإعلام الإلكترونية، ونشر البحوث، وإنشاء الصفحات والمواقع على شبكة الإنترنت.

أما بصفتهم الخاصة، فقد يسعى الخبراء في مؤسسات الفكر والرأي، إلى الانخراط في السياسة الخارجية عن طريق قبول مناصب في الحكومة كوزراء، أو كنواب وزراء، أو غيرها من المناصب في الحكومة الفدرالية (والعديد من صانعي السياسة يعودون بعد انتهاء عملهم في الحكومة إلى مؤسسات الفكر والرأي أو يتخذون إقامة لهم فيها)، أو يخدمون بصفة مستشارين خلال الانتخابات الرئاسية، أو العمل في فريق عمل لانتقال المهمات الرئاسية، أو في المجالس الاستشارية الرئاسية أو تلك التابعة للكونغرس. أو قد يقوم هؤلاء الخبراء بدعوة صانعي سياسة مختارين من وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، والوكالات الأخرى التي تجمع المعلومات، للمشاركة في ورش عمل خاصة وحلقات دراسية، أو بتزويد صانعي السياسة في الكونغرس والفرع التنفيذي، ومن خلاله الحكومة الأميركية، بالتقارير السياسية الموجزة وبالدراسات المتصلة بها حول قضايا السياسة الخارجية الجارية. وهذه الأنشطة هي الصفة الملازمة لمؤسسة "هيريتيج"، والتي تُعد المؤسسة النموذجية لمؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة.

سنة العراق هم حجر الزاوية

ليزلي غيلب

هناك حيرة واضحة، فستراتيجيات تُعَدّ ثم تذهب في سبيلها، ثم تخترع ستراتيجيات أخرى بديلة، ثم تذهب في حالها أيضا. وبعد النصر العسكري الذي تحقق، قدمت لنا إدارة بوش ما يمكن أن نسميه "ستراتيجية اللاستراتيجية"، أي بمعنى أن الأمور والإشكالات ستحل نفسها بنفسها، بعدها كان لدينا ستراتيجية السفير بول بريمر الذي تملكه هوس إصدار الأوامر لكل شخص في كل أمر، ثم جاء بعده السفير نيغروبنتي الذي التزم فضيلة السكوت المطلق بعدم إصدار الأوامر لأي شخص حول أي أمر، قائلا "دعهم يكونوا أصحاب سيادة". والآن بوجود السفير زلماي خليلزاد أدمنت الولايات المتحدة إعطاء المواعظ العامة حول الكثير من الأشياء وربما يكون وعظها في الأشياء الخطأ.

إن إحدى هذه المواعظ كانت ضرورة أن يعمل العراقيون على الانتهاء من إعداد مسودة الدستور قبل حلول ١٥ آب الحالي، حتى وإن لم يتم حل العديد من القضايا المهمة والمتفجرة في آن واحد. وقد استجاب العراقيون للضغوط الأميركية، ولكن من الواضح أنه لا توجد هناك نتائج مؤكدة. الموعظة الثانية كانت تدور حول قدرة الولايات المتحدة على إجراء انسحاب (جوهري) خلال عام. فعندما ضغطت أميركا من أجل الالتزام بموعد ١٥ آب، كان ذلك لأنها تفضل عدم التوصل إلى حل أي خلافات رئيسة بين الشيعة والسنة العرب والأكراد، لأن ذلك من وجهة نظرها قد يجلب بعض النتائج السيئة. أما النتيجة المرجوة في عيون الولايات المتحدة فهي وجود دستور يجسد مبادىء الفيدرالية القوية، مع إعطاء استقلال ذاتي للجماعات الثلاث، ووجود حكومة مركزية ضعيفة. فالولايات المتحدة لا تعجبها فكرة وجود حكومة قوية في بغداد وأقاليم ضعيفة، بل تفضل العكس. وهناك بعض المنطق في هذا الموقف، فأميركا تفضل وجود عراق موحد إلى حد ما، يحول دون قيام جيرانه باقتطاع أجزاء منه وضمها إليهم، وهذا سبب وجيه للإبقاء على العراق موحدا، ولكن ليس من الضروري أن يحكم من بغداد. يجب أن يكون دور بغداد محصورا في القضايا الحساسة والمهمة الخاصة بالدفاع والسياسة الخارجية وتقاسم عائدات النفط. هذه السلطات المركزية من وجهة النظر الأميركية كافية لإبعاد مطامع جيران العراق عنه. إلا أن الإدارة الأميركية تتخوف أيضا من أن تؤدي الفيدرالية إلى إشعال نيران الحرب الأهلية مع السنة العرب، وبعض المسؤولين الأميركيين لا يدركون حتى الآن، للأسف، أن السنة يخوضون فعلا حربهم الخاصة بهم، وبعض هؤلاء المسؤولين أصيب بالعمى، ولم يعد يرى حقيقة أن الكثير من قادة السنة يعارضون الفيدرالية، ولا يزالون يطالبون بوجود حكومة مركزية قوية.

ولكن هؤلاء المسؤولين الأميركيين وقادة السنة يعيشون أحلاما خطيرة، فالسنة يحلمون أنه سيأتي ذلك اليوم الذي يستعيدون فيه سيطرتهم في بغداد، ومثل هذا الشيء لن يحدث أبدا، وسيدرك السنة ذلك قريبا، أحبوا ذلك أم لم يحبوه.

من جهة أخرى تدفع الولايات المتحدة العراق في اتجاه معاكس، وهو طريق المركزية من اجل تحقيق وعود بوش بوجود عراق ديمقراطي يسود فيه حكم الأغلبية. والمشكلة هنا هي أن أي حكم للأغلبية يعني سيطرة الشيعة على الحكم، وهم يشكلون نحو ٦٠٪ من إجمالي السكان، ولديهم قادة يكرهون ويحتقرون حقوق الآخرين. إن مثل هذه الحكومة الشيعية ستجعل من تضحيات الائتلاف ومبادئه شيئا مضحكا، كما أن هذه الحكومة ستعمل من دون أدنى شك على إقامة علاقات وثيقة مع إيران. إن وجود حكومة مركزية يحكمها القانون الإسلامي الشيعي، وغبن المرأة حقوقها، وتحالف يقام مع إيران، كل هذا يعني وصفة لحرب أهلية. إن ما نحتاجه ليس ستراتيجية يقودها الشيعة، بل ستراتيجية تقاد من قبل السنة العرب. فالسنة هم من يقف خلف التمرد، والإرهاب الحادث في قلب العراق. إنهم يمثلون حجر الزاوية في المشكلة الستراتيجية، ولن يكون هناك أي استقرار في هذا البلد من دونهم.

الحيرة الاستراتيجية الكبرى التي تتملك أميركا هي كيف يمكن دفع قادة السنة للتجاوب مع الدستور والوقوف في نفس الوقت ضد المتمردين. الشيء المؤلم هو أنه يجب علينا في هذه الحالة أن نعطي السنة العرب أكثر مما يستحقون، وعلى الشيعة والأكراد، وبتشجيع من الولايات المتحدة أن يقدموا للسنة عرضا لا يمكن لهم أن يرفضوه، على اعتبار أنه أفضل عرض يمكن لهم أن يتوقعوا الحصول عليه، بدل الاستمرار في تمردهم. من هنا على الشيعة والأكراد أن يفكروا بإعطاء السنة العرب شيئين هما نصيب أكبر من حصتهم العادلة في العائدات النفطية، وحقهم في إدارة أنفسهم بأنفسهم في مناطق وجودهم، وعدم الخضوع للهيمنة الشيعية والكردية. إن قادة السنة المعتدلون سيقبلون بمثل هذا العرض، على اعتبار أنه أفضل ما سيحصلون عليه بعيدا عن خوض المعارك الدامية، فهم لا يملكون أي احتياطات للبترول أو مصاف للنفط في مناطقهم، وأي اتفاقية يتم التوصل إليها يجب أن تعطيهم عائدات سخية، من أجل إعادة تعمير ما دمر، وبناء اقتصاد قابل للحياة.

فضلا عما سبق، فإن الاستقلال الذاتي الإقليمي سيبقيهم بعيدين آمنين عن الهيمنة الشيعية والكردية. ومن البديهي أن يقرر العراقيون ذلك، وبإمكان الولايات المتحدة مساعدتهم على فعل ذلك. إن مثل هذه التسوية تعد ضرورية جدا، إذا ما أريد لأفراد القوات العراقية ورجال الشرطة أن يكون لديهم الإحساس بالولاء لبلدهم الجديد. إن المكون الاستراتيجي المهم هنا هو وجود خطة انسحاب عامة ومرنة، وليس مجرد جدول زمني جامد. ويجب أن يتم الاتفاق على الانسحاب مع القادة العراقيين، ولكن من دون إعطائهم حق النقض الفيتو. جورج كيسي كبير القادة العسكريين الأميركيين في العراق اقترح مؤخرا إجراء انسحابات "جوهرية" خلال عام واحد. واقتراح هذا القائد افتقر للتأثير السياسي، لأن مثل هذا الاقتراح يجب أن يدمج في خطة شاملة تعطي العراقيين إشعارا بأن الوجود الأميركي في العراق ليس مفتوحا إلى ما لا نهاية، ويجب عليهم أن يعملوا بجد على الاعتناء بأنفسهم. وإذا لم يتم هذا الأمر بهذه الصورة فإن العراقيين سيستمرون في افتراض أن قوات الائتلاف ستبقى هناك بأعداد كبيرة إلى اجل غير مسمى، وبإمكان الولايات المتحدة أن تعدل الانسحابات وفق الظروف السائدة. ولكن يبقى هناك شيء واضح يشير إلى "الخروج" في المستقبل المنظور.

إن الانسحاب الأميركي سيكون له دور المطلق للمشاعر المعادية للأميركيين في العراق، وأيضا سيقطع وجود خطة انسحاب عامة دابر الإشاعات القائلة إن الإدارة الأميركية تخطط بصورة سرية لإجراء اقتطاعات في أعداد الجنود، قبل انتخابات منتصف الفترة الخاصة بالكونغرس. إن وجود ستراتيجية جيدة الإعداد، يتم الاتفاق على تفاصيلها مع العراقيين بحيث تتناسب مع الحقائق السياسية في العراق وخطة الانسحاب الأميركي، يمكن أن يحول دون انفجار البركان العراقي.

> سيكون أمرا معيبا بحق أميركا أن تغزو العراق للإطاحة بصدام حسين ثم تترك شعبه المحرر رهينة لتشنجات الحرب الأهلية. وبعد كل المناقشات التي أجريتها مع مسؤولي إدارة بوش والرحلة التي رتبتها لي وزارة الخارجية إلى العراق ، والتي استمرت عشرة أيام لم أشعر بأي تحسن هناك ، وأستطيع القول إن الستراتيجية المتبعة لم تجعل العراق أفضل وأكثر أمنا ، كما أن هذه الستراتيجية لم تقرب ذلك التاريخ الذي تعود فيه القوات الأميركية إلى بلادها.

عن : المركز الدولي لدراسات اميركا و الغرب